

**الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنّة وانعكاسها على
الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016**
أ.د. عبد الجبار محمود فتاح العبيدي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
م.م. داود عبد الجبار أحمد

تاريخ التقديم: 2017/3/16
تاريخ القبول: 2017/6/8

المستخلص

ان استخدام الموارد الاقتصادية التي يتمتع العراق بها ولاسيما الموارد النفطية ، التي تشكل المصدر الاساس للعوائد المالية ، من شأنه ان يزيد الفائض الاقتصادي خارج القطاع النفطي من خلال تعبئة وتحشيد القوى العاملة وتحويلها الى أصول رأسمالية ، كان سببها " في تراخي القطاعات الاقتصادية الانتاجية، جعل من عملية التخطيط للاستثمار وخاصة الاستثمار براس المال البشري لاعقلانيا" مع تزايد اعداد العاطلين عن العمل ولاسيما من حملة الشهادات والاختصاصات الرفيعة ، وان اتجاه الحكومة بعد عام 2003 نحو ليبرالية السوق ، كانت تقوم على عدم اتباع سياسات اقتصادية واضحة وغياب التخطيط وغياب التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية أدى ذلك الى تبديد براس المال البشري والاستثمار فيه .

المصطلحات الرئيسية للبحث / الاستثمار براس المال البشري ، ليبرالية السوق .



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 101 المجلد 23
الصفحات 303-318

*البحث مستل من أطروحة دكتوراه



مقدمة :

بالرجوع إلى معنى التخطيط في متضمناته على التدبير ومنهجه سلوك الإنسان وعملياته لمواجهة القوى الطبيعية والقوى الاجتماعية في متغيراتها المنفلتة من سيطرة الإنسان والتحسب لأثارها المحتملة ، نجد ان التخطيط كان منذ بدايات الحياة الإنسانية أو على الأقل منذ الثورة الزراعية يرتبط بالوعي الإنساني والعقل الإنساني الحاكم للجهد والسلوك الإنسانيين ، فما بالك في ظل التطورات الحديثة التي بالرغم من كونها أزدت التخطيط والحياة عموما صعوبة ، فأنها وفرت الأدوات والوسائل اللازمة المتزايدة للسيطرة على حركة المتغيرات الطبيعية والاجتماعية ، وعليه فان استخدام وتوظيف هذه الأدوات والوسائل بوعي وإدراك متزايديين في تحقيق الغايات المطلوبة والحاجات الملحة ، يمثل درجة متقدمة من التنسيق بين الأهداف والحاجات ، بين المحددات والرغائب ، بين القوى الطبيعية والاجتماعية ، وبين الحد من أثارها غير المرغوبة والذي يشكل في حقيقته المعنى العميق للعقلانية في محمولاتها المتضمنة على تحديد وتشخيص المشكلة الاقتصادية في ارتباطها بالموارد والعمل على اجراء المسوح اللازمة والدراسات المستفيضة لما يتمتع به البلد من موارد مادية وبشرية وخبرانية وطوبوغرافية ومناخية ، والعمل على تحشيدها وتعبئتها وتوجيهها لخدمة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في موضوعيتها الواعية لحدود الواقع وعدم التجاوز عليه ضمن خطة تعمل على تحقيق تلك الاهداف بطريقة متواسقة ومتناسقة مع الموارد المتاحة بما يضمن الاستغلال الأقصى والتعبئة المثلى للموارد ، ومنع اي هدر أو اهمال أو نسيان لتلك الامكانات ، والا فإننا سنواجه ضياعا" للفائض الاقتصادي الاحتمالي بسبب من لاعقلانية وعدم رشادة السلوك الاقتصادي والتخطيط الاقتصادي ضمن المستوى التكنولوجي المتاح لا كواقع بل كمكن منتصب قابل للتطوير.

فلاستثمار ، وأي استثمار كان يتطلب جهدا واعيا واستخداما عقلانيا واعيا للأدوات والوسائل، واستنتاجات انتاجية متوسعة باستمرار ، وان الاستثمار الذي كان يدور طيلة مئات السنين حول خلق اصول منتج لم يكن متناسيا" للبشر باعتبارهم رأس مال حقيقي منتج ، وإذا كان العمل مصدر القيمة ، والإنسان مصدر العمل ، فان العمل الإنساني باختلاف مستوياته ومهاراته يمثل رأسمالا" ومصدرا" لخلق الفائض الاقتصادي ، لذا فان الاستثمار به يشكل الجزء الحاسم في الفائض الاقتصادي ، وان الاستثمار فيه يشكل جزءا" مضافا" لفائض الاقتصادي .

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث ليس حول اعتماد التخطيط من عدمه ، بل باعتماد التخطيط كمسلمة ، ولكن التخطيط ليس بالمعنى الادواتي ، بل بالمعنى العقلاني المتضمن على ادراك حدود الواقع ومواجهة هذا الواقع وفك حدوده من خلال التصدي للمشكلة الاقتصادية ، وتحديد سلامة وموضوعية اعتماد الليبرالية في ظل سمات الاقتصاد العراقي المعطاة ، وانعكاس ذلك على الاستثمار برأس المال البشري .

فرضية البحث:

ينطلق الباحث من فرضيه مفادها إن لما كان الانسان مصدر العمل ، وان العمل مصدر القيمة ، فان الانسان هو مصدر الفائض الاقتصادي ، وان تعظيم الاستثمار بالبشر وتوظيفهم بطريقة مخططة رشيدة وتعظيم الاستثمار بهم ليس معلولا بذاته ، بل بعاملين أساسيين هما التخطيط في صفته العقلانية المتضمنة على الرشادة والكفاءة بالمفهوم الكلي المتضمنة على الاستثمار بالبشر وتعبئة البشر واستخدامهم وتعظيم الاستثمار بهم ، وبالموضوعية انطلاقا من وعي وأدراك المحتمات الداخلية على المستوى الوقائي وخاصة في ظروف التخلف والخامية التي يعاني منها العراق .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

أهمية البحث:

يميل الاتجاه الفكري إلى اعتبار ان الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مكملا مع الاستثمار في رأس المال المادي بل ولا يقل عنه أهمية في تحقيق الأهداف التنموية ، بل إن البعض يعتقد إن العملية الإنتاجية تكون قاصرة من حيث كفاءة وإنتاجية عناصرها إذا لم يتم التركيز على الاستثمار في العنصر البشري ، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات الاقتصادية والتربوية في هذا المجال ، الا ان ذلك ابن مرحلة تاريخية من التطور ، يحتم فيها هذا النوع من الاستثمار بفعل تطور التكنولوجيا المتسارع الذي تصيح معه الآلات البسيطة التي كانت تسود مرحلة المانيفاكتوراه، تصبح عنصرا " معوقا" لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، وتحقيق عملية النمو والتطور التي بدأت تنشدها كل المجتمعات ، بمعنى ان الاستثمار في رأس المال البشري هو ضرورة مرتبطة بتقدم التكنولوجيا ، وليس مرتبطا" بالأهداف الانسانية النبيلة التي تدعيها استراتيجيات التنمية وبالذات استراتيجية التنمية البشرية المستدامة ، فالمجتمعات المتطورة حاليا" ، التي جلتها تطورت من خلال الاستثمار برأس المال البشري ، قبل ان يصبح تطورها مرهونا" بالاستثمار فيه ، واذا كان الاستثمار في رأس المال البشري يمثل تنويجا للعقلانية الاقتصادية في مراحل التطور التكنولوجي المتقدم ، فان الاستثمار برأس المال البشري كان ومازال يمثل تنويجا" للعقلانية الاقتصادية وللتخطيط العقلاني عند مستويات معينة من تطور الشعوب .

منهجية البحث:-

اعتماد المنهج الاستقرائي باتجاه استنباط الخصائص والملامح العامة بحقيقة التخطيط والبرنة .

وتم تقسيم البحث الى محورين :-

المحور الاول :- تناول الخطط والبرامج الاستثمارية للمدة 1990-2003 .

المحور الثاني:- تحرير السوق والاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية منذ احتلال العراق عام 2003 وحتى عام 2016.

الاستنتاجات والتوصيات:

المصادر

المحور الأول / الخطط والبرامج الاستثمارية للمدة 1990-2003 .

أولاً: استقراء تاريخي :-

في عام 1990 فرضت العقوبات الاقتصادية المتمثلة بالحصار الاقتصادي والمقاطعة الدولية بعد اجتياح العراق للكويت ، مما أدى إلى توقف الصادرات النفطية وانخفاض عوائده ، لذا اعدت خطة التنمية القومية 1990-1995 وبقا" للموارد المالية الشحيحة المتاحة، إذ بلغت التخصيصات الاستثمارية لهذه الخطة ما يقرب من 140 مليون دينار، حصل القطاع الصناعي على نسبة 46.7% من إجمالي التخصيصات ، يليه القطاع الزراعي، إذ استحوذ على نسبة 32.3% من التخصيصات ، ثم قطاع المباني والخدمات والنقل والمواصلات والتربية والتعليم ، التي بلغت نسبها، 15.7% و 2.9% و 2.4% على التوالي، فيما بلغت كفاءة الصرف لهذه الخطة 88.5%، وهي أعلى نسبة صرف تحققت في العراق على مدار الخطط التنموية السابقة (وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة الاستثمارية) ، وذلك بسبب محدودية ما توفر له من موارد مالية وليس بفعل ارتفاع الكفاءة في الصرف .

منذ عام 1996 بدأت الحكومة باعتماد برامج استثمارية سنوية بسبب الحصار الاقتصادي الخانق، وكما يلاحظ من الجدول (1)، الذي يبين البرامج الاستثمارية السنوية للسنوات 1996-2002 ، إذ نجد إن التخصيصات القطاعية بلغت 43442.1 مليون دينار في عام 1996، ارتفعت إلى 82230.4 مليون دينار عام 1997 بنسبة زيادة 89.3%، وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والسماح بتصدير النفط مقابل شراء المواد الغذائية لإفراد المجتمع، وارتفعت بنسبة 3074% عام 2002 مقارنة بعام 1996 لتبلغ 1379051.3 مليون دينار.



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط واللبنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

وعلى الرغم من استبدال الخطط الاقتصادية بالبرامج الاستثمارية السنوية ، الا ان هذه البرامج والاموال التي خصصت لتمويل المشاريع الاستثمارية بمليارات الدنانير لا تتعدى ملايين الدولارات بسبب ارتفاع نسب التضخم المضطردة الزيادة منذ عام 1995 وتراجع قيمة الدينار العراقي التي وصلت الى مايقرب من ثلاثة الاف دينار للدولار الواحد قبل نهاية عام 1995 ، مما يعني ضالة حجم الاموال المخصصة للبرامج الاستثمارية مقارنة بفترة ما قبل الحصار بسبب العقوبات الاقتصادية، وعدم قدرة العراق على تأمين الموارد من مصادر أخرى بشكل يفي بمتطلبات التخصيصات وسط الحاجة الملحة لمعالجة الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتأثيرها سلباً" على أداء القطاعات الاقتصادية وتدهور الانتاج فيها*.

جدول (1) البرامج الاستثمارية السنوية للمدة 1996-2002 في العراق (مليون دينار)

السنوات	التخصيصات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	الاتفاق الفعلي	كفاءة الصرف %
1996	43442.1	-	36439	83.9
1997	82230.4	89.3	71706.7	87.2
1998	180186.1	119.1	95796.1	53.2
1999	284557.9	58	125459.5	44
2000	570299.1	100.4	306055	53.7
2001	985618.7	72.8	577994	58.6
2002	1379051.3	40	1160720	84.2

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الدراسات والبحوث، 2009.

* لم يقتصر الحال على القطاعات السلعية ، بل امتد ليشمل الضرر القطاعات التوزيعية ، فضلا عن دفع العراق التعويضات نتيجة غزوه للكويت ، والديون الخارجية المترتبة عليه لمواجهة تزايد النفقات العسكرية مع خدمة فوائدها.

ثانياً: استنباط الملامح الاقتصادية العامة:-

من خلال الاطلاع على الجداول (2) ، (3) ، (4) ، (5) و(6)، يمكن استنباط الاتي :-

1- على الرغم من ارتفاع النسبة المئوية لمساهمة قطاع الزراعة من 14.6% عام 1988 الى 20.7% عام 1996 (انظر الجدول 2) ، بسبب السياسات التسعيرية للحبوب (دعم الاسعار) ، ودخول الحكومة كمشتري لها ، وما أسهمت فيه تلك السياسات في زيادة الناتج الزراعي من القمح والشعير والرز بشكل خاص ، الا انها عادت لتتخفف الى 14.3% عام 2003 ، ويعود جزء من أسباب ذلك الانخفاض الى عجز الحكومة عن الايفاء بأقايام مشترياتها من الحبوب، وتخوف الفلاحين من الاستمرار في الانتاج ، مع توتر الوضع الدولي وتصاعد التسليح الامريكي في منطقة الخليج ، والاحتمالات المتزايدة من ضرب العراق في أية لحظة .

2-تزايد الاهمية النسبية لقطاع التعدين من 18.7% عام 1988 الى 25.1% عام 1996 ، والى 51.6% عام 2003 ، وهذا يعكس تزايد الاهمية النسبية للنفط في الهيكل الاقتصادي ، باعتباره الملجأ الوحيد في اقتصاد أثبتت الوقائع زيف ما يسمى بالتنمية ، وعبث المناداة طيلة أكثر من نصف قرن بضرورة تنويع الهيكل الاقتصادي ، والحد من الاعتماد على النفط .

3- تراجع الاهمية النسبية للصناعة التحويلية من 13.6% عام 1988 الى 7.7% عام 1996 والى 4.6% عام 2003 ، وإذا كان الارتفاع الحاصل في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لمرحلة الحرب العراقية الايرانية يعود الى زيادة الانتاج العسكري ، فان عودة انخفاضه انما تبين بوضوح محدودية الجهود الحقيقية لبناء صناعة تحويلية مستدامة في العراق ، وغلبة الصناعات الصغيرة التقليدية التي هي امتداد للقطاع الحرفي منه الى قطاع صناعي تحويلي حقيقي ، والذي تبين بشكل جلي بعد غزو الكويت.



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

4- انخفاض نصيب قطاع الماء والكهرباء الى اقل من نصف ما كان عليه عام 1988 من 1.7% الى 0.7% ، على الرغم من معاناة العراقيين أصلاً" من النقص المزمن من الكهرباء منذ اواسط التسعينيات ، وما أدى اليه ذلك من توقف الصناعات وغلق الورش الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أبوابها وتحول أصولها الى حديد سكراب ، واثار انتاج الماء الصافي على صحة المواطن والذي أسهم في امراض خطيرة .

جدول (2)

مساهمة النشاطات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1985-2003 بالأسعار الثابتة (1988)
= 100 (مليار دينار)

النشاط الاقتصادي	1985	% *	1988	%	1996	%	2003	%
الزراعة والغابات والصيد	3	17.7	2.8	14.6	4.5	20.7	3.8	14.3
التعدين والمقالع	1.8	10.5	3.6	18.7	5.5	25.1	13.9	51.6
الصناعة التحويلية	2.5	14.8	2.6	13.6	1.7	7.7	1.2	4.6
الماء والكهرباء	0.25	1.47	0.325	1.7	0.340	1.6	0.2	0.7
البناء والتشييد	1.8	10.6	1.5	7.9	0.032	0.15	0.258	0.95
النقل والمواصلات	0.932	5.5	1.3	6.7	0.978	4.5	1.924	4.6
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	2.357	13.9	2.524	13	1.135	5.2	1.056	3.9
البنوك والتأمين وخدمات العقار	1.6	9.4	1.98	10.2	7.5	34.4	5.837	14
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	3.4	20.2	3.7	19.5	0.265	1.2	4.2	15.7
الناتج المحلي الإجمالي	16.99		19.43		21.72		26.99	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات 1985-2003. بالأسعار الثابتة (1988=100)
*قام الباحث باستخراج النسب المئوية

5- اما قطاع التشييد والبناء ، فقد شهد انخفاضا "حادا" في مساهمته من 7.9% عام 1988 الى اقل من 1% عام 2003 ، واذا علمنا بان هذا القطاع هو من القطاعات الاستراتيجية ، ليس على صعيد ما يستوعب من نسبة كبيرة من رؤوس الاموال فحسب ، بل وقدرة كبيرة على استيعاب الايدي العاملة النشطة ، نستطيع ان ندرك مدى ما أصاب الاقتصاد من غوص في قاع الركود، وفي العلاقة مع ارتفاع وتائر التضخم المقيمة في الاقتصاد منذ عام 1991 (انظر جدول 3) يمكن ان نقدر مدى الضرر الذي اصاب المستوى المعيشي للسكان كما يتبين من الجدول (4) ، الذي يبين انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1123.2 دينار لمتوسط المدة 1985-1989 الى النصف تقريبا" عام 1991 بنمو سالب قدره أكثر من 64% ، ولما يصل الى مستواه لمتوسط الفترة 1985-1989 الا عام 1996 بعد توقيع اتفاقية الغذاء مقابل النفط ، ثم عاد لينخفض عام 2003 الى دون ما كان عليه لمتوسط تلك المدة .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط واللبنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

جدول (3) نسب التضخم السنوي في العراق للمدة 1989-2002
بالأسعار الثابتة (1988=100)

السنة	نسبة التضخم السنوي %	السنة	نسبة التضخم السنوي %
1989	6.3	1996	15.4
1990	51.6	1997	23
1991	186.5	1998	14.8
1992	83.7	1999	12.6
1993	207.6	2000	5
1994	492.1	2001	16.4
1995	351.4	2002	19.3

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، قسم الارقام القياسية ، 2009 .

6- انخفاض مساهمة قطاع النقل والمواصلات من 6.7% عام 1988 الى 4.6% عام 2003 وتجارة الجملة والمفرد من 13% الى 3,9% ، والخدمات الاجتماعية من 19.5% الى 15.7% لنفس الفترة ، وهو ما يمثل صورة" واضحة على ارتكاس الاقتصاد العراقي في قاع الركود .

7- ارتفاع نسبة مساهمة قطاع البنوك من 10.2% عام 1988 الى 14% عام 2003 ، وإذا كانت تلك الزيادة تبدو للوهلة الأولى تعبيراً عن زيادة نشاط الاعمال والاموال ، فهي في حقيقتها تعبيراً عن تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد بورصوي مالي، لا كتعبير عن تداول أسهم لاصول رأسمالية منتجة ، بل تداول سندات مالية ، بسبب خراب القطاع الصناعي وتحول رؤوس الاموال الى السوق المالية ، بحثاً عن ملجئ آمن للتحوط وسط تضخم مترافق بركود مزمن.

8- لم يكن أمام الحكومة وسط العقوبات الاقتصادية ودخول العراق تحت البند السابع وتقنين تصديره للنفط وتقنين استيراداته ، التي كان جزء كبير منها يدخل ضمن الممنوعات لامكان دخولها في انتاج اسلحة ، او مواد كيميائية ، سوى اللجوء الى منافذ أخرى لتوفير الدواء والغذاء وادامة زخم الحياة العامة واصلاح ما يمكن اصلاحه مما تم تخريبه من بني تحتية ، وبالاعتماد على المزيد من التمويل بالعجز، الامر الذي أدى الى ارتفاع عجز الموازنة العامة من 5.7 مليار دينار تقريباً عام 1990 الى أكثر من 1.6 ترليون دينار عام 2003 كما في الجدول (5) وبالذات وسط تدني وضعف ومحدودية الوعي الضريبية بسبب الركود ، وانخفاض الدخل وتفشي الفساد في الاجهزة الضريبية ، وضعف النظام المالي والادارة المالية* .

* إن العبء الضريبي في العراق لا يتجاوز 4% للفترة 1990-2000، في حين يكون في الدول المتقدمة مايقرب من 38% وفي الدول النامية 18% . راجع في ذلك :- حسين جواد كاظم ، قياس القدرة الاستيعابية للضريبة في الاقتصاد العراقي ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة كوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 1، العدد 5، ص117 ، 2006 .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة 1980-2003 بالأسعار الثابتة (100=1988)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) *	معدل النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج (دينار) **
متوسط المدة 1985-1989	18493.4	-	1123.2
1990	29711.1	-	1660.8
1991	10682.0	-64.0	579.9
1992	14163.5	32.3	747.5
1993	18453.6	30.3	947.4
1994	19164.9	3.8	957.9
1995	19571.2	2.1	953.0
1996	21728.1	11.0	1028.6
1997	26342.7	21.2	1194.9
1998	35525.0	34.9	1564.8
1999	41771.1	17.6	1786.5
2000	42358.6	1.4	1758.6
2001	43335.1	2.3	1746.5
2002	40344.9	-6.9	1578.1
2003	26990.4	-33.1	1024.7

المصدر: *وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية،

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=1988)، للسنوات 1985-2003

** التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، بيت الحكمة، 2009 ص 215

9- بدء الاقتصاد العراقي يشهد ارتفاعاً في مستويات البطالة لم يألّفها، على الأقل منذ عام 1972، ففي الوقت الذي بلغت فيه معدلات البطالة 8.5% عام 1993 (انظر الجدول 6)، استمرت بالارتفاع حتى قفزت الى 26.7% عام 2002، هذا دون ان نأخذ بالاعتبار معدلات البطالة المقنعة، وتضخم الجهاز الاداري، وقد تحالف هذا المعدل الذي يشكل أكثر من ربع القوى العاملة النشيطة مع اشكال الاستخدام ذات الطبيعة غير المنتجة المتمثلة بالوظائف الحكومية في الاجهزة الادارية المختلفة والجيش والشرطة وباقي الاجهزة القمعية الاخرى، وفي الاستخدامات غير المنتجة الاخرى، كما سينضح من الفقرة اللاحقة، وهو ما يعني تبيد ليس الموارد المادية فحسب، بل وتبيد المورد البشري والامتناع عن الاستثمار به وتركه عرضة للضياع والتسيب، من جهة، ومع زيادة البطالة المقنعة يزيد معها تخريب اخلاقيات العمل والارتكاس في اللادرية، من جهة اخرى.

10- توجيه الموارد المادية المحدودة بفعل تقنين الانتاج والتصدير للنفط الخام الى مجالات غير منتجة تمثلت في بناء المساجد والجوامع والقصور الرئاسية التي بلغت 72 قصراً في عموم العراق.

11- استخدام عجز الموازنة لتمويل الاستثمارات ذات الطبيعة غير المنتجة استخداماً سياسياً يهدف الى:-
- تحدي المجتمع الدولي والايحاء له بأن الحصار هو حصار على الشعب لاعلى النظام.

- ايجاد فرص عمل مدرة للدخل بغض النظر عن طبيعتها الانتاجية، والتي كانت تلقى تأييداً من بعض الاقتصاديين، باعتبار ان بناء القصور الرئاسية والمساجد والجوامع يسهم في حل مشكلة البطالة.

12- ان استخدام التخطيط في الادبيات الحكومية لا يعني اكثر من دلجة الاتجاه الحكومي، اما على الصعيد البراغماتي فان التخطيط كان بعيداً عن العقلانية والواقعية التي تتحدد بها العقلانية والمتمثلة بانتصاب الفقر جنباً الى جنب مع وفرة الموارد المالية والمادية والبشرية، واعتماد التخطيط والتنمية في الخطاب السياسي المعن لما يقرب من نصف قرن.



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط واللبنة وانعكاسها على الاستثمار
برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

جدول (5) الموازنة العامة للدولة في العراق للمدة (1990-2003) (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز	الفائض
1990	14179	8491	5688	-
1991	17497	4228	13269	-
1992	32883	5047	37836	-
1993	68954	8997	59957	-
1994	199442	25659	173783	-
1995	690783	106986	583797	-
1996	542541	178013	364528	-
1997	605802	410537	195265	-
1998	920501	520430	400071	-
1999	1033552	719065	314487	-
2000	1498700	1133034	365666	-
2001	2079727	1289246	790481	-
2002	3226927	1854585	1372342	-
2003	4827493	3187121	1640372	-

المصدر:- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة للسنوات 1996-1990

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات 1997-2003.

جدول (6) معدلات البطالة في العراق للمدة 1993-2002

السنة	معدلات البطالة %	معدل التغير السنوي %
1993	8.5	13.3
1994	10.5	23.5
1995	12.9	22.9
1996	13.9	7.8
1997	15.4	10.8
1998	17.4	13
1999	20.2	16
2000	22.4	10.9
2001	24.6	9.8
2002	26.7	8.5

المصدر: اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي ... الى اين، دار المواهب للطباعة،
النجف الاشرف، 2011، ص 293.



المحور الثاني/ تحرير السوق والاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية منذ احتلال العراق

عام 2003 وحتى عام 2016.

اولاً: استقرار تاريخي :-

ان توجه الدولة نحو القطاع الخاص، لم يكن وليد هذه المرحلة ، بل كانت الدولة قد تركت أغلب مجالات النشاط الاقتصادي خلال المدة 1921-1958 الى القطاع الخاص، ورغم ان اجراءات التأمين لعام 1964 قد وسعت مجالات القطاع العام من خلال اصدارها لعدد من القوانين ، تم بموجبها تحويل ملكية عدد من المؤسسات الخاصة الى القطاع العام ، فقد استمر القطاع الخاص يلعب دوراً ملحوظاً في تنمية الاقتصاد الوطني ، وبعد عام 1968 ركزت الحكومة على تعزيز وتوسيع دور القطاع العام في قطاع الزراعة والصناعة والرقابة الكاملة على التجارة الخارجية ، وبعد تراجع الاحتياطات الدولية للعراق ، وتحول العراق الى دولة مدينة، وتلك القطاعات الاقتصادية على النهوض بأعباء عملية التنمية ، تراجعت الحكومة بالنصف الثاني من الثمانينات (عام 1987) رسمياً عن مواقفها السابقة تجاه القطاع الخاص ، واعلنت عن برنامج اقتصادي تم فيه بيع عدد من المؤسسات العامة وخصخصة الاقتصاد العراقي الذي كان يتم باستحياء وبمبررات الفعلية والجدوى والكفاءة الاقتصادية، وبعد احتلال العراق للكويك ووقوع العراق تحت طائلة العقوبات الدولية وفرض الحصار الشامل على العراق ، تراجع دور القطاع العام في تنمية وادارة الاقتصاد الوطني ، كمرجع لمشكلاته الاقتصادية المتفاقمة والمتمثلة بارتفاع وتائر التضخم ، وتراجع عملية الاستثمار في القطاعات الانتاجية ، واجراءات التقشف وتخفيض مستويات الانفاق العام ، وبعد عام 2003 ، اصبح هناك منهج جديد قائم في وسط المتغيرات الدولية ، متمثلاً "بالتوجه نحو آليات السوق وما يترتب عليها من خصخصة القطاعات الاقتصادية ولبرنة السوق على مستوى الاقتصاد ودمقرطة العمل السياسي (العبيدي ، 2009 ، ص145) .

فالحروب المتتالية والصراعات الداخلية والحصار الاقتصادي ، وما عقبها من احتلال وعمليات السلب والنهب ، أدت إلى استنزاف لمعظم موارده الاقتصادية المادية والبشرية ، فضلاً عن تدمير البنى التحتية والمديونية الكبيرة المتراكمة وتردي الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ، وحالة التضخم وارتفاع معدلات البطالة ، وتراجع دور الدولة الاقتصادي والتنظيمي، وغيرها من المشاكل، لذا أصبح لزاماً على الحكومة اتخاذ إجراءات جذرية من اجل الوضع الاقتصادي وإعادة تنظيمه والتحول نحو نظام السوق وخصخصة القطاع العام بعد أن كانت الدولة في ظل العقود الثلاثة السابقة تتبنى نظام التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على كافة الأنشطة الاقتصادية ، والذي كان يمثل استجابة لإرادة المحتل أكثر مما هو تعبير عن خيارات محلية ابنة الإرادة الوطنية ، وكأن البرنة تعني هجر التخطيط على المستوى الجزئي والتخطيط على مستوى الوحدات كتخطيط استراتيجي .

ثانياً: استنباط الملامح الاقتصادية العامة:-

من خلال النظر الى الجدول (7) ،(8) و(9) سنجد الاتي :-

1- انخفاض مساهمة القطاع النفطي للمدة من 2004-2014 ، الذي ظل يتراوح عند متوسط نسبة 45% ، وهذا يعود كما سنرى ليس الى تحسن الهيكل الاقتصادي واستعادته عافيته ، بل الى عوامل عديدة منها عدم الصيانة والحاجة الى موارد تبلغ ثلث المورد النفطي المتحقق لإنتاج المستوى الذي كان عليه ، (انظر الجدول 7) .

2- تدني مساهمة القطاع الزراعي على الرغم من تدنيه اصلاً من 14.3% عام 2003 الى 7.7% عام 2014.

3- تدني مساهمة الصناعة التحويلية على الرغم من تدنيها هي الاخرى اصلاً من 4.6% عام 2003 الى اقل من نصف ما كان عليه الى 2% عام 2014 .

4- تدني نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات من 4.6% عام 2003 الى 3.4% عام 2014 .

5- ظلت مساهمة الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي مستقرة عند مستوى ما كانت عليه عام 2003 خلال المدة بين 2004-2013 ، وكانت عند نفس المستوى 15.7% عام 2014 ، وهو ما يعني بان نسبة النمو فيها كانت صفراً ، وسط حاجات متزايدة ، وبالذات بفعل الاختلال الامني والبطالة .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

جدول (7) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1988
للسنوات 1996-2014 في العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي %				
		النفط	الزراعة	الصناعة التحويلية	النقل والمواصلات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
1996	21728.1	25.1	20.7	7.7	4.5	1.2
2003	26990.4	51.6	14.3	4.6	4.6	15.7
2004	41607.8	47.7	11	2.3	4.6	12.7
2007	48510.6	43	9.2	2.3	2.4	18.8
2008	51716.6	45	7.5	2.2	2.6	18.4
2010	57751.6	42	7	2.9	2.5	19
2014	75304.0	44	7.7	2	3.4	15.7

المصدر : الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة اساس 1988 للسنوات 1996-2014 .

6- ارتفاع نصيب الانفاق على التعليم من 9.2% عام 2003 من الانفاق الحكومي الى 21.4% عام 2015 (انظر الجدول 8) ، وبمعدل نمو سنوي بلغ 132.6% ، وهوما يعني تضاعفه بأكثر من مرتين ونصف خلال اكثر من عقد ، علما ان اغلب النمو الحاصل في الانفاق يعكس زيادة الرواتب التي حصلت بعد عام 2003 ، وليس نتيجة تحسين الخدمات التعليمية ، اذ ان قطاع التعليم لم يشهد تطورا بعد احداث عام 2003 بسبب النهب والسرقة التي ادت الى الحاق اضرار واسعة في البنى التحتية ، وتشير تقديرات اليونسيف لعام 2004 ، الى ان 80% من المباني المدرسية بحاجة الى ترميم واعادة تأهيل ، وان 7% تحتاج الى اعادة بناء ، وان الانجازات التي تحققت في هذه الفترة لقطاع التعليم مجرد طلاء جدران المدارس ، وان نوعية التعليم انخفضت بسبب ابعاد الكفاءات العلمية ، نتيجة اعتماد مبدأ المحاصصة في اختيار القيادات التي تشغل المراكز التعليمية بما لا يتناسب والحاجة الحقيقية للعمل ، فضلا عن عوامل عديدة ساهمت في تردي نوعية التعليم في العراق ، اهمها ، فقدان الامن وحوادث العنف التي طالت حياة الكثير من الناس ، وضعف البنية التحتية لقطاع التعليم ، ولاسيما في اعداد المدارس والاحتفاظ التربوي فيها ، وارتفاع نسبة المدارس التي تعمل على النظام المزدوج والثلاثي وتخلف المناهج والاساليب التعليمية ، يؤدي الى تخلف النظام التعليمي وعدم القيام بدوره المطلوب في زرع روح الابداع والاخلاص في العمل ، ورفع مستوى المهارات والتواصل المعرفي والعلمي مع بقية دول العالم ، وانخفاض نسبة الاستثمار في تحسين بيئة التعليم ، مما يعكس على صعوبة الوصول الى النقائص الحديثة والابتكارات والاختراعات ، مما انعكس على جودة مخرجات النظام التعليمي ، فضلا عن ضعف الموازنة والتنسيق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

7- ارتفاع نصيب الانفاق على الصحة من 3.15% من الانفاق الحكومي عام 2003 الى 11% عام 2015 (انظر الجدول 8) ، وبمعدل نمو سنوي 249.2% ، اي تضاعفه ثلاث مرات ونصف خلال تلك المدة، الا ان هذا الارتفاع يخفي حقيقة ان الانفاق الجاري في موازنة قطاع الصحة ، تميز بالتشوه الهيكلي ، فقد استأثرت الرواتب والاجور فيه بمعظم تخصيصات الموازنة ، في وقت تم فيه اضعاف فرص توسيع وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع ، وتعرضه هو الاخر الى التخريب وتعثر عملية اعادة الاعمار وسط العنف المستمر ، وقد اشار تقرير الامم المتحدة والبنك الدولي الخاص بالتقديرات المشتركة لإعادة الاعمار والبناء في العراق بعد عام 2003 ، الى ان 12% من المستشفيات تعرضت الى اضرار وتخريب و7% منها للسرقة والنهب مع اغلاق 15% من وحدات العناية بالأطفال .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

كما سرقت معظم التجهيزات والمستلزمات الطبية والادوية ، وهذا يرجع سببه الى الفساد المالي والاداري الذي بلغ مئات الملايين من الدولارات ، وبهذا الصدد ، اشار تقرير للجنة الدولية والصليب الاحمر، الى ان المستشفيات في العراق تعاني من كثرة اعداد المرضى وخاصة ضحايا حوادث العنف والتفجيرات وقلة الادوية والتجهيزات والانتقاعات المستمرة للماء والكهرباء ، وأثر تدهور الوضع الامني على النقص في الملاكات الصحية والطبية المتخصصة التي تقدم الخدمات الصحية لأفراد المجتمع ، ومحدودية دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية ، وضعف التشريعات والقوانين المعمول بها حاليا والتي لا تتناسب مع توجهات الدولة لإصلاح النظام الصحي ، وضعف الكفاءة في ادارة المشاريع والخدمات الصحية ، بسبب عدم امتلاك الخبرة والمهارة للعديد من العناصر الذين تولوا المناصب الإدارية في ادارة القطاع الصحي .

جدول (8) نصيب الانفاق على التعليم والصحة من الانفاق الحكومي في العراق

للمدة (2003-2016)

السنة	نصيب الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي %	نصيب الانفاق على الصحة من الانفاق الحكومي %	السنة	نصيب الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي %	نصيب الانفاق على الصحة من الانفاق الحكومي %
2003	9.2	3.15	2010	21.6	12.5
2004	13.2	13.1	2011	21.2	10.6
2005	10	10	2012	21.8	10.4
2006	13.7	10.9	2013	20.1	10.3
2007	13.1	8.6	2014	23.3	10.3
2008	18.9	10.4	2015	21.4	11
2009	19.1	9.7	2016	22.3	10.6

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى احصاءات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بيانات عن الانفاق الحكومي والانفاق على قطاعي التعليم والصحة في العراق للسنوات 2003-2016.

8- وبالنظر الى الجدول (9) الذي يبين فيه ان معدل البطالة في العراق بلغت 28.1% عام 2003 ، انخفضت الى 11% عام 2011 حسب المصدر المشار اليه أسفل الجدول ، إلا ان هذا ليس هو الواقع ، وعلى ما يبدو ان عملية اعداد البيانات لم تخرج عن كونها بيانات ايدولوجية تعكس الرويا السياسية للحكومة ولا تعبر عن الواقع في حقيقته ، كما يتضح في اشارة الدكتور مهدي الحافظ الى ان نسبة البطالة تراوحت ما بين 50- 60 % خلال عام 2016 (على الموقع الالكتروني RUDAW.NET/ARABIC/WORD/101020162) ، وهذه النسبة لم ترتفع فجأة" وانما هي مسار حقيقي لارتفاع وتائر البطالة منذ عام 2003 ومرورا" بعام 2011 وحتى عام 2016 ، في الوقت الذي تنفق فيه الموارد على التعليم في مراحل مختلفة وبالمعدلات التي اشرنا اليها (انظر جدول الانفاق على التعليم 8) ، مما يعني ان الحكومة تخصص الموارد الاقتصادية بطريقة تتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية والحاجة الموضوعية والتي تتطلب الاستثمار في القطاعات المنتجة الى النقطة التي تتساوى فيها كلفة الاستثمار الحدية للوحدة الاخيرة من العمل في القطاعات المنتجة مع الايراد الحدي من استثمار وحدة جديدة من العمل في القطاعات التعليمية (العبيدي ، 2013 ، ص 222-223) . واغرب مافي الامر أو على حد مايسميه تقرير منظمة العمل الدولية باحدى الغرائب المتمثل بزيادة البطالة كلما تم الارتفاع بالمستوى التعليمي (العبيدي ، مصدر سابق ، ص 230) ، في الوقت التي تشكل القوة العاملة ثروة يزداد اهتمام العالم بها من خلال الاستثمار بها لتحقيق عملية التنمية في مراحلها الاولى كما كان عليه حال الدول الرأسمالية ابان القرن السابع عشر - التاسع عشر والتي تعكس مدى التشابك والتداخل بين التنمية وتعبنة الموارد البشرية في علاقة جدلية يصعب فصم عراها .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

جدول (9) معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2011) (نسبة مئوية)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011
معدل البطالة	28.1	26.8	18	17.5	11.7	15.3	15	11

المصدر:-وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل والبطالة في العراق للسنوات 2003-2011، 2013 .

مستخلص نهائي:

لقد حقق الاقتصاد العراقي مستوى " متقدما" من النمو الاقتصادي طيلة الفترة الممتدة من عام 1973 (تاريخ ارتفاع أسعار النفط) الى عام 1983 (تاريخ بدء انخفاض أسعار النفط وسط حرب طاحنة مع ايران) ، انعكست في العديد من المؤشرات الاقتصادية المعروفة ، الا ان هذا النمو وماسبقه من انفاق استثماري وخطط اقتصادية طيلة أكثر من نصف قرن ، لم تستطع أن تخلق هيكلًا "اقتصاديا" متوازنا" ، ولم يتحرر الاقتصاد من صفته الخامية الأحادية الجانب الذي كان يشكل ليس المصدر الحاسم للعوائد المالية ، بل والمصدر الأول لتراخي تطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية التي لا تشكل المصدر المستدام للدخل المحلي الحقيقي ، فحسب ، بل والمصدر المستدام للاستثمار برأس المال البشري واستخدامه استخداما" منتجا" من شأنه أن يزيد الفائض الاقتصادي المخلوق خارج القطاع النفطي من خلال تعبئة وتحشيد القوى العاملة وتحويلها الى أصول رأسمالية تشكل البديل ، ليس للعوائد النفطية الفائضة بفعل عدم استقرار اسعار النفط أو بفعل عدم استقرار الانتاج بفعل الحروب أو بسبب الحصار ، فحسب ، بل وبديلا" للاقتراض الخارجي ، والتمويل بالعجز، الا ان استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة غير مسؤولة وتغليب العامل السياسي على العامل الاقتصادي ، الذي يشكل مرضا" مزمنًا" في الدولة العراقية ، جعل من عملية تخطيط الاستثمار لاعقلانيا" ولارشيدا" ولاموضوعيا" ، بل وحتى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة أو نقصان الانفاق على التعليم والتدريب ، جعل العاملان أعلاه منه لاعقلانيا" ومحض ترف ، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات والاختصاصات الرفيعة .

اما محاولة اصلاح الاقتصاد العراقي عن طريق اعتماد الليبرالية الاقتصادية واطلاق الحرية الاقتصادية ، والنشاط الخاص الى أقصاه ، وتحجيم دور الحكومة في الاقتصاد الذي جاء متزامنا" مع الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ، فقد اكتنفته العديد من العقبات أهمها الآتي :-

أ- ان عدم استقرار الوضع الاقتصادي والوضع الأمني خاصة" ، انعكس على حركة القطاع الخاص الذي ازداد طفيلية" ، بالمعنى الذي يتمثل في ركونه على صيد فريسته واقتناص الفرص ونقل الارباح وثرواته الى الخارج ، وحتى المقاولين الذين يتعاملون ويتعاطون أعمالا" مع الحكومة فانهم كانوا يعملون بأموال الحكومة (الدفعات الأولى) ، وليس بأموالهم هم مستغلين هذه التعاملات لنقل ثرواتهم الى الخارج على شكل مشتريات مضخمة الأسعار ، أو النكوص عن العمل وسرقة الأموال العامة (السلف) ، هذا الى جانب اقتنص نشاط القطاع الخاص على التجارة والمضاربات والتحويلات المالية ، ويمكن الاستدلال على ذلك من زيادة أعداد مكاتب الصيرفة ، التي ارتفعت من 340 مكتب صيرفة عام 2003 الى 1970 مكتب صيرفة بعد عام 2014 منها 1295 في بغداد ، و605 مكتب صيرفة منتشرة في مدن العراق ، ويعود ذلك الى غياب التشريعات التي تنظم عمل القطاع الخاص والاستقرار الذي يحقق له الأمان والولاء للوطن، ويحول البرجوازية المحلية من كمبادورية الى وطنية .

ب- استمرار الحكومات المتعاقبة على التمسك بالمنهج المركزي والتمسك بالتدخل في الحياة الاقتصادية ، كما يتجلى من خلال حجم الموازنة العامة التشغيلي منها والاستثماري ، وقد يبدو هذا اتجاها" موافقا" مع ظروف الخراب والتدمير بعد عام 2003 لو كانت الحكومة هي التي تتكفل من خلال خبراتها والطاقات البشرية المتاحة لها الممكن تحشيدتها للنهوض بعملية الأعمار ، الا ان التدخل الحكومي كان في حقيقته محض قيام الحكومة بتوزيع الأعمال الاستثمارية وتحويلها الى مقاولين أوليين سرعان ما يبيعون العقود الى مقاولين ثانويين ، حد يصل رقم المنفذ الى المقاول الثانوي العاشر احيانا" .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

ج- ان اتجاه الحكومة نحو ليبرالية السوق كان يقوم على تصور خاطئ مفاده مغادرة التخطيط والتخطيط العقلاني للموارد الذي يقوم من خلال عملية تخطيطية عقلانية تضعها الحكومة والقطاع العام والوزارات الخدمية تأخذ شكل تحديد مؤشرات عملية تخصيص الموارد في الأولى ، والتخطيط الاستراتيجي في الثانية ، الأمر الذي جعل في غياب ذلك من ما يسمى انفاقاً استثمارياً ، محض انفاق تبديدي للموارد كما يتجلى في الآتي :-

1- على الرغم من الموارد الهائلة التي اتاحت للاقتصاد العراقي بفعل زيادة اسعار النفط ، فإن الصناعة التحويلية وعلى الرغم من تدني نسبة الانفاق عليها ، الا ان الارقام المطلقة لها كبيرة جداً " قياساً بحجم الموازنات العامة التريلونية بالدولار ، ومع ذلك نجد تراجع نصيبها من تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وهو ما يعني ان الانفاق الاستثماري الحكومي لم يصب في بناء أصول رأسمالية ، أو صيانة أصول ومعامل قائمة بقدر ما كان بناء " رملياً " يتمثل في تبديل شتايرك الارصفة سنوياً ، واعادة عمل شتايرك وديكور الجزرات الوسطية وهدم وبناء أرصفة الشوارع ، وبأداء بانس ومثير لسخرية وانتباه القاضي والداني ، وعمل كبوسات تحيط بالجزر الوسطية ، ونتاج الصبات الكونكريتية والاسيجة الحديدية غير المبررة التي كان من الممكن بناء عشرات المدن الجديدة والشقق الجديدة للمواطنين باقيامها ، وكل ذلك كان يتم ليس من خلال احياء معامل الطابوق المحلي والاسمنت المحلي ، وصناعة مواد البناء التي مصدرها التراب والانقاض ، بل كان يتم من خلال استيراد التراب متمثلاً بالحجر والشتايرك والاسمنت والحديد ، والعمل المتضمن فيها ، وهو ما يعني ان الانفاق الحكومي الذي كان يبذل الموارد ، كان يبذل رأسماله البشري الذي منع من العمل المنتج وتركه يعيش على الاعانات والصدقات ، فإذا كانت الحكومات السابقة قد أسهمت في عدم النهوض بالصناعات التحويلية والانتقال بها الى الوضع المستدام ، فإن الحكومات بعد عام 2003 قد وأدت الصناعة التحويلية .

2- تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى دون ما كان عليه قبل عام 2003 ، على الرغم من حجم التخصيصات بالأرقام المطلقة من الانفاق العام ، وبدأت تغيب المنتجات الزراعية المحلية من السوق العراقية المعرقة بالسلع الزراعية من مختلف الاصناف والمواسم المستوردة من دول الجوار ، ويتم ذلك وسط غياب أية سياسات حكومية مناسبة لتشجيع المنتج المحلي وحمايته ، وبالذات مع اعتماد اسعار صرف موجهة بسعر عال مبالغ فيه للدينار مقابل الدولار ، وإذا كان ذلك يسهم في رفع المستوى المعاشي للمواطن في الأجل القصير والتمتع بالاستهلاك ، فإنه كان وما زال يتم على حساب اضعاف الاقتصاد العراقي ، واضعاف المستوى المعيشي للمواطن في الاجل اللاحق ، وإذا كانت الزراعة قبل عام 2003 متخلفة ، فاتها بعد أكثر من عقد من عام 2003 مؤودة ، وإذا أدخلنا في الاعتبار العمل الزراعي المستورد الكامن وراء استيراد تلك السلع ، فهذا يعني باننا لم نقم بتبديد الموارد المتاحة من النفط ، بل وبددنا رأسمالاً " احتمالياً " ضائعاً متمثلاً برأس المال البشري بفعل هجره وتركه عاطلاً ، ضائعاً ، يعيش على رحمة التعيين في سلك الشرطة ، الجيش ، وغيرها من التشكيلات العسكرية ، وهو ما يعني في التحليل الاخير بأننا أجبرنا الانسان المنتج على العيش عالة " على الحكومة ، وسط معاناة وشكوى الاخيرة من النقل الثقيل للجهاز الاداري والحكومي والعسكري .

3- قد يبدو من مضاعفة الانفاق على التعليم والصحة عشرات الاضعاف مؤشراً " صحياً " على النهج الحكومي ، ولكن باخضاعه الى المنطق الموضوعي والعقلاني في تخصيص وتخطيط تخصيص الموارد ، سنجد ان هذ الانفاق الذي يوفر فرص للتعليم عند المستويات المختلفة تكتنفه عدم الكفاءة ، كما يتبين من مستوى المدارس والابنية القديمة والمتهالكة لها ، ولبعض الكليات حتى ، وحتى التعليم الخاص فهو في جزء كبير منه غير مؤهل ولا يعدو ان يكون أكثر شبهاً " بالدكاكين ، ومع هذا الكم الكبير من الطلبة المتخرجين من الاعدادية او الكليات ، وعجز الحكومة على بناء اقتصاد رصين يسمح بشكل متزايد لاستيعاب الخريجين المتزايد ، وتركمهم عرضة " للإحباط والضياع والمعاناة ، فعدا كونه يمثل هدراً " مضافاً في الموارد من خلال توظيفها في مجالات غير ذي حاحه وتبديد رأس المال البشري المؤهل الى جانب راس المال البشري العقلي ، فإنه يسهم في تخريب اخلاقيات العمل ، فالخريج يجد نفسه غير صالح لأعمال انتاجية ، او اعمال غير مكتنية ، ويكتنفه الاستنكاف للقيام بأي عمل دون العمل الوظيفي المكتبي ، اما بالنسبة للإنفاق على الصحة الذي تضاعف ثلاثين ضعفاً ، فهو ليس نتاج الاهتمام بصحة المواطن والاهتمام بالإنسان ، بقدر ما يمثل رد فعل حتمي لضحايا التفجيرات وضحايا التلوث ، وعدم الاكتراث المهيم على الحياة العامة لا يرتقي الى مستوى الجراح والالام التي سببها غياب الامن وتقصير الحكومات المتعاقبة على تحقيقه ، والذي يشكل مصدر شرعية أية حكومة ، وافتقاده يعني فقدان الشرعية مهما كانت أرقام صناديق الاقتراع .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط والبرنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

د- ان ضعف وطفيلية القطاع الخاص، وتحول الحكومة في تمسكها بالتدخل في الحياة الاقتصادية الى تاجر ومقاوم ، وعدم وجود منهج فكري واضح تنبثق منه سياسات واضحة ، وغياب التخطيط بكافة اشكاله ، وغياب التخصيص الرشيد للموارد ، واختلال نظامه ، وتقديم العامل السياسي الانتخابي القائم على توفير الخبز الملعون (بلغة اندرية بريتون) ، باعتماد سعر صرف مغالى فيه للدينار العراقي تجاه الدولار ، واغراق السوق بالسلع المختلفة الترابية والصناعية والزراعية ، اسهم كل ذلك في تحويل الاقتصاد العراقي الذي اكتنفه الضعف والوهن منذ الحرب مع إيران واحتلال الكويت ، الى اقتصاد ضحل يعيش على الخارج بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، وهو ما يتضمن تبديد ليس موارد المتاحة من النفط والتي تضاعفت خمسة اضعاف أعلى ارتفاع للنفط عام 1973 ، فحسب ، بل وتبديد رأس المال البشري المؤهل وغير المؤهل ، العضلي والعقلي ، سواء منه المتمثل في البطالة السافرة التي تزيد على 50% (على خلاف الارقام الرسمية المعلنة) او المتمثل بالبطالة الموسمية والبطالة الاحتكاكية ، والبطالة المقنعة لجهاز اداري يزيد تعداده على اربعة ملايين موظف لا تزيد انتاجية معظمهم على 4-5 ساعات شهريا" ، وجهاز عسكري وأمني يزيد على ثلاثة اضعاف الجهاز الامني والعسكري لدولة عظمى كالصين الذي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ملياراً وثمانمائة وخمسين مليون نسمة .

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً:- الاستنتاجات :

- 1- ان حل مشكلة البطالة كان يتم من خلال تبديد الثروة البشرية في تكوين اصول انشائية لا انتاجية كبناء القصور الرئاسية والمساجد المترفة .
- 2- ان التعامل مع منهج التخطيط كان تعاملًا "سياسيًا" عقائديًا يحاول ان يوحى للشعب بالسير في طريق الاشتراكية ، وايهام الشعب بها وتشويه الاشتراكية في آن واحد ، ولهذا جاء التخطيط أدواتيا " براغماتيا" لا يتعدى خطبة الخطة كشعار سياسي يخلو من كل مستلزمات وروح التخطيط القائم على التكامل العقلاني مع الموارد المادية والبشرية .
- 3- ان اعتماد التنمية لتطور قطاعي الزراعة والصناعة كان محض ترف وسط اعتماد متزايد على موارد النفط ، وان اللجوء الى تنميتها كقطاعات منتجة مستوعبة للأيدي العاملة كان يتم في فترات العسر الاقتصادي وانخفاض عوائد النفط أو انغلاق الحدود بوجه العراق ، وحتى عندما تم تطور القطاع الصناعي فقد كان تطويره تهيئة لحرب مرسومة بعناية سرعان ماتبدد وتبددت معه الموارد المادية والبشرية الكبيرة التي اقتطعت من فم العراقيين ومن مستقبل التقدم .
- 4- على الرغم من التأكيد على القطاع الخاص في العراق ، فان مانما من القطاع الخاص هو القطاع الضحل، وليس القطاع الخاص المتمثل بالطبقة الوسطى التي تحمل لواء الليبرالية والديمقراطية ، بل ان الاخيرة لم يكن مصيرها سوى الهجرة والتهميش والتصفية بشتى اشكالها، ففي هذه المرحلة التي تم وأد القطاع العام ، وأد فيها القطاع الخاص ايضا، بل والاقتصاد عموماً .
- 5- تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق ، والذي بدد أموالاً هائلة في مشروعات وهمية ، مما أدى الى عدم القدرة في استيعاب العاطلين عن العمل ، وعدم القدرة على الاستثمار بهم .
- 6- ان دور القطاع العام في استخدام الايدي العاملة هو ذو طبيعة غير منتجة وعقيمة لا تتعدى سوى تضخيم الاجهزة الحكومية والاجهزة الامنية والعسكرية .

ثانياً: التوصيات

- 1- ان منهج التخطيط ليس موضوعاً " عقائدياً" بل موضوعاً " براكسيا" مرتبط بصفته العقلانية الاقتصادية والكفاءة والرشد في استخدام واستثمار الموارد المتاحة.
- 2- ان الاستثمار العقلاني برأس المال البشري لا يمكن ان يقوم خارج القطاعات المنتجة التي هي المصدر الحاسم لخلق الفائض الاقتصادي على الأقل في المراحل الاولى للتنمية ، وسواء أكان الاستثمار يتم من خلال القطاع العام او الخاص .



الاقتصاد العراقي بين منهج التخطيط واللبنة وانعكاسها على الاستثمار برأس المال البشري بحث تحليلي للمدة 1990-2016

3- التعامل مع البشر كثروة ومع الاعداد السكانية كمصدر للفائض الاقتصادي الذي يشترط لكي يكون كذلك ليس تأهيله وتدريبه وتعليمه ، بل فتح الابواب على الاعمال المنتجة (بالمعنى الصارم للإنتاج باعتباره خلقاً" لقيم مادية نافعة وليس خلقاً" لمنافع) ، والسماح له بإطلاق قدراته وطاقاته وتثمين عضلاته في عملية العمل التي فيها يتعلم البشر ويتمرن البشر ويتخصص البشر.

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، للسنوات 1997-2003.
- 2- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008 ، (2009)، بيت الحكمة.
- 3- شندي ، اديب قاسم ، (2011) ، الاقتصاد العراقي الى أين ، النجف الاشرف ، دار المواهب للطباعة والنشر .
- 4- العبيدي ، عبد الجبار محمود ، (2013) ، البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطل السياسي والاجتماعي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 19 ، العدد 71 .
- 5- كاظم ، حسين جواد، (2006) ، قياس القدرة الاستيعابية للضريبة في الاقتصاد العراقي ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة كوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 1، العدد 5 .
- 6- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الارقام القياسية ، 2009 .
- 7- وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الدراسات والابحاث ، 2009 .
- 8- وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية.
- 9- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة الاساس 1988 للسنوات 1980-2014 .
- 10- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات عن الانفاق الحكومي والانفاق على قطاعي التعليم والصحة للسنوات 2003-2016 .
- 11- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح التشغيل والبطالة في العراق للسنوات 2003-2011 ، 2013 .
- 12- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة للسنوات 1990-1996 .



The Iraqi economy between the planning method and the liberalism and its reflection on the investment by human capital, analysis research during the period 1990-2016

Abstract:

The use of economic resources enjoyed Iraq by especially oil resources, which constitute the main source of financial revenue, would the economic surplus outside the oil sector increases by mobilizing and rallying the labor power and turn it into an access capitalism, , was the cause of "the inaction of the productive sectors of the economy, made the investment planning process and even investment in human capital was not rationality with the increasing number of unemployed, particularly certificates and specializations high campaign, direction of the government towards market liberalism after 2003 through the, was focused not follow a clear economic policies, and the absence of planning, and the absence of rational allocation of economic resources, led to a waste by human capital and investment in

Market liberalism

Key word: The investment by human capital, Market liberalism.